

# شكر

الشيخ مصطفى مبرم

حفظه الله  
على

## مِثْقَالُ الْأَجْرِ وَمِثْرُ

لَا بُدَّ عَبْدَ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّنْهَاجِي  
المعروف بابن أجروم



السَّلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلَاة والسَّلام على نبيِّنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليماً كثيراً إلى يوم الدِّين.

أما بعد؛

فهذا هو المجلس الثامن من مجالس التَّعليق والشرح على متن "الأجرومية" ضمن دروس معهد علوم التَّأصيل التابع لشبكة إمام دار الهجرة العلمية، وهو الكتاب الثامن من الكتب المقرَّر في هذا المعهد.

وقد انتهى بنا الكلام إلى ما ذكره المصنِّف - رحمه الله تعالى - في أحكام الأفعال وما يتعلق بجوارم الفعل المضارع، وسبق الكلام على مقدِّمة متعلِّقة بهذه الجوارم من جهة تقسيمها، كما أنَّنا أيضاً أخذنا الأربعة الأولى على حسب ترتيب المصنِّف - رحمه الله تعالى - وهي التي تجزم فعلاً واحداً، وسنكمل ما تبقى في هذا المجلس إن شاء الله -تعالى-.

قال - رحمه الله -:

( وَالجَوَازِمُ ثَمَانِيَةٌ عَشَرَ وَهِيَ: لَمْ، وَلَمَّا، وَأَلَمْ، وَالْمَا، وَلَامُ الأَمْرِ والدُّعَاءِ، وَلَا فِي النَّهْيِ والدُّعَاءِ، وَإِنْ، وَمَا، وَمَنْ، وَمَهُمَا، وَإِذْمَا، وَأَيُّ، وَمَتَى، وَأَيْنَ وَأَيَّانَ، وَأَنَّى، وَحَيْثُمَا، وَكَيْفَمَا، وَإِذَا فِي الشَّعْرِ خَاصَّةً ).

قلنا بأنه تقدّم الكلام على الأربعة الأولى على حسب ترتيب المصنّف، والأربعة الأولى التي هي: (مَمْ، وَلَمْ، وَأَلَمْ، وَأَلَمَّا) هذه عبارة عن حرفين اثنين، وأتّما تجزم فعلاً واحداً.

➤ وكذلك ممّا يجزم فعلاً واحداً: "لام الأمر والدُّعاء"، وهي لام واحدة لا فرق بينها في جهة العمل؛ وإتّما النحويّون تأدّبوا مع جناب الرّب - سبحانه وتعالى - ففرّقوا بين ما يُنادى به الرّب، وبين ما يُنادى به غيره؛ وإلّا فاللّام من جهة العمل النّحوي واحدة. فقالوا "لام الأمر" إذا كان الخطاب للمخلوقين، وخصوصاً إذا كان أمر مع استعلاء، وقالوا "دعاء" إذا كان الخطاب ومتوجّهاً إلى الله - سبحانه وتعالى -:

- كقول الرّب - سبحانه وتعالى - في لام الأمر: ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾<sup>1</sup>:

"يُنْفِقُ": هذا هو الفعل المضارع، وهو مجزوم بلام الأمر، وعلامة جزمه السُّكون.

- وكذا في باب الدُّعاء كقوله - تعالى - في خطاب أهل النار لمالك: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رُبُّكَ﴾<sup>2</sup>:

"يَقْضِ": هذا هو الفعل المضارع المجزوم بلام الدُّعاء، وعلامة جزمه - كما هو معلوم - حذف حرف العلة.

➤ قال: (وَلَا فِي النَّهْيِ وَالْدُّعَاءِ).

كما قلنا في لام الأمر والدُّعاء أيضاً في "لام النّهي والدُّعاء".

- ففي لام النّهي كقوله - تعالى -: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾<sup>3</sup>، هذا في النّهي.

<sup>1</sup> (سورة الطلاق: 7)

<sup>2</sup> (سورة الزخرف: 77)

<sup>3</sup> (سورة التوبة: 40)

- وفي الدعاء: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾<sup>4</sup>، ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا﴾<sup>5</sup>، وهكذا.. فإن هذه الكلمات مجزومة؛ وتنبّه إلى أنّ اللام العامل فيها واحد، ولكن هذا من باب الأدب كما سبق. هذا ما يتعلّق بما يجزم فعلاً واحداً.

ثمّ ذكر ما يجزم فعلين وهي في الغالب أسماء الشرط كما سبق معنا التّنبيه على ذلك.

➤ وأولها "إنّ":

كقوله - تعالى -: ﴿إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ﴾<sup>6</sup>، وكقوله - تعالى -: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾<sup>7</sup>.

"إنّ": حرف شرط جازم، يجزم فعلين، والعلان هذان هما فعل الشرط وجوابه.

ففي هذه الآية: ﴿إِنْ يَشَأْ﴾:

"يَشَأْ": هذا فعل الشرط مجزوم بـ "إنّ". والفاعل: مستتر تقديره هو.

وجواب الشرط "يُذْهِبْ"، هذا جواب الشرط؛ يُسمّى جواب الشرط، يُسمّى جزاء الشرط، وهو مجزوم بـ "إنّ"، والفاعل أيضاً فيه مستتر جوازاً.

وإذا قلنا بأنّه حرف، فإنّنا نعرّبه بأنّه حرف مبني على السكون.

➤ والثاني "ما".

<sup>4</sup> (سورة البقرة: 286)

<sup>5</sup> (سورة البقرة: 286)

<sup>6</sup> (سورة الشورى: 33)

<sup>7</sup> (سورة النساء: 133)

و"ما" هذا اسم، كقوله -تعالى-: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾<sup>8</sup>، ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُؤَفَّ إِلَيْكُمْ﴾<sup>9</sup>.

ونقول في الإعراب "ما" اسم شرط؛ لأننا قلنا بأنه اسم جازم يجزم فعلين.

وهنا لا بد أن تنتبه هل هو مبتدأ، هل هو خبر هل هو فاعل، هل هو مفعول به؛ فهنا هو مفعول به يعني في محل نصب مفعول به مقدّم.

"تفعلوا": فعل الشرط وهو مجزوم بـ"ما" وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال أو الأمثلة الخمسة. والواو فيه هو الفاعل كما مر معنا.

و"من خير": هذا جار ومجرور.

أين جواب الشرط؟ "يعلم" هذا جواب الشرط وجزاؤه.

➤ والثالث مما يجزم فعلين "مَنْ".

وهو أيضاً اسم، ولا بدّ من النظر في إعرابه.

كما في قوله -تعالى-: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾<sup>10</sup>.

. "من" اسم الشرط جازم يجزم فعلين.

أين فعل الشرط؟ "يعمل". أين فاعله؟ مستتر فيه جوازا، تقديره هو.

"من" ماذا سنعرّبها؟ في محل رفع مبتدأ "من يعمل" في محل رفع مبتدأ.

<sup>8</sup> (سورة البقرة: 197)

<sup>9</sup> (سورة البقرة: 272)

<sup>10</sup> (سورة النساء: 123)

و"سوءاً" هذا مفعول به.

أين جزاء الشرط؟ هي الجملة، جملة الشرط في محل رفع خبر المبتدأ، و"يجزّ": جواب الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والجملة خبر المبتدأ.

➤ وقوله -وهو الاسم الثالث-: "مهما":

كما في قوله -تعالى-: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾<sup>11</sup>، وهذه هي التي اختلف فيها، والصواب أنّها اسم، والدليل على أنّها اسم أنّ الضمير عاد إليها؛ لأنّ من أدلّة الأسماء أن يعود الضمير عليها.

الله -عزّ وجلّ- قال: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ﴾، ومنه قول الشاعر أيضاً:

وَأَنْتَ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلِ

➤ و"إذ ما".

وهذه "إذ ما" -كما تقدّم معنا- التي وقع فيها الخلاف، والراجح فيها أنّها حرف؛ لأنّها لا يصلح معها الاسميّة أو أدلّة الأسماء.

تقول: "إذ ما تفعل أفعل"، ولا يحضرنا شاهد في القرآن عليها.

➤ وأيضاً من الجوازم التي ذكرها "أيّ".

<sup>11</sup> (سورة الأعراف: 132)

نحو قوله - تعالى -: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾<sup>12</sup>، كذلك: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾<sup>13</sup>.

➤ وأيضا "متى".

وهذه المتبقية أسماء، كقول الشاعر:

أنا ابن جلى وبارق الثنايا \*\* متى أضع العمامة تعرفوني

➤ وكذلك "أيان".

فإنها أيضا من أسماء الشرط الجازمة التي تجزم فعلين ، كقوله:

فأيان ما تعدل به الريح تنزل

➤ وكذلك "أين".

كقوله - تعالى -: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾<sup>14</sup>.

➤ و"أني".

فأصبحت أني نأتها تستجر بها \*\* تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

<sup>12</sup> (سورة مريم: 69)

<sup>13</sup> (سورة الإسراء: 110)

<sup>14</sup> (سورة النساء: 78)

➤ كذلك من الجوازم التي تجزم فعلين: "حيثما".

كقول الشاعر:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمُّ يُقَدِّرُ لَكَ اللَّهُ \*\* نَجَاحًا فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ

فإذن عرفنا ما يتعلّق بهذه الحروف أو الأسماء التي ذكرها المصنّف - رحمه الله تعالى -.

وبقي (وَكَيْفَمَا، وَإِذَا فِي الشَّعْرِ خَاصَّةً).

➤ "كيفما" هذه من المسائل التي اختلف فيها النحويون، والمصنّف - رحمه الله - جرى على قول الكوفيين في هذا الباب.

وبعض النحويين اشترط لها شروطاً: أن يكون فعل الشرط وجواب الشرط جنسًا واحدًا مثل: "كيفما تقم أقم"، "كيفما تكتب أكتب"؛ وإلا فإنّها ليست عاملة، قالوا لأنّه لا شاهد عليها، لا شاهد على أنّها تجزم فعلين؛ حتى قال المحققون من النحويين لا يُعلم لها شاهد أنّها تجزم فعلين، "كيفما تكونوا يوئى عليكم" قالوا لا ندري ما هذا.

وآخر ما ذكره المصنّف - رحمه الله تعالى - :

➤ "إذا" لكنّه قيدها بضرورة الشعر فقال: (وَإِذَا فِي الشَّعْرِ خَاصَّةً). واستشهدوا لها بقول

الشاعر:



## وإذا تُصِبَكَ خِصَاصَةٌ فَتَجَمَّلْ

والضرورات الشعرية بحر واسع صنّفت فيه الكتب؛ وإلا فإنّهم قالوا في منشور الكلام وواسعه: لا تكون "إذا" جازمة ولم يُسمع هذا في كلام العرب.

وبهذا يكون المصنّف -رحمه الله- قد انتهى من الكلام على جواز الفعل المضارع وما تقدّم من الأمثلة، فإنّه ينبغي لطالب العلم أن يجتهد في التطبيق عليها بمراجعة ما يتعلّق بها من الإعراب. انتهى المصنّف -رحمه الله تعالى- مما يتعلّق بأحكام الأفعال.

♦ وسنكلّفكم بواجب، لا فرق بينكم على الإطلاق، ولا نقول في مثل هذا للذكر مثل حظ الأنثيين، بل الرجال والنساء على السواء؛ وهذا الواجب، مع ما سأرسله من أسئلة المدارس إن شاء الله -تعالى- هو: قراءة سورة الكهف آية آية، واستخراج الأفعال الواردة فيها. وتجدول هذا؛ لأنك لن تستفيد في النحو إلا بمثل هذه الطريقة. تجدول هذا في جدولة تضعها من خمس نوافذ:

- النافذة الأولى: الفعل، فتذكر لفظه.
- النافذة الثانية: نوعه (ماض، مضارع أمر)
- النافذة الثالثة: حكمه (مرفوع، منصوم، مجزوم، مبني...)
- النافذة الرابعة: العامل فيه (إذا كان معرباً مجزوم بـ "لم"، منصوب بـ "لن"...)

- والخامسة: العلامة، علامته. فإن كان معربًا، تقول: علامة رفعه الضمة، علامة نصبه الفتحة، علامة جزمه السكون... بعد أن تذكر العامل. فإذا كان مبنيًا لم تحتج إلى أن تذكر العامل؛ وإنما ستقول: مبني على السكون، مبني على الضم، مبني على الفتح...

هذا تكليف. واخترت سورة الكهف؛ لأني فيما أعلم، على قلة العلم أنها أكثر سور القرآن في باب الأفعال، فأريدك أن تتمرس على معرفتها، وطبعًا المعتمد هو قراءة حفص بقدر ما تستطيع، قراءة حفص عن عاصم. استخراج هذه الأفعال وستنظر، إن شاء الله -تعالى-، كم الفائدة التي ستجنيها من هذه الطريقة.

ولا بأس أن تخطئ، وكلنا ذلك الإنسان، ولو لم نخطئ لم نتعلم. فتجمع هذه الأفعال، وتسلم في نهاية هذا الأسبوع، يعني: في نهاية درس الأسبوع القادم، يعني مثل اليوم تسلم للمشرفين، والمشرفون -أيضًا- هم أنفسهم داخلون في الطلب.

بعد ما انتهى -رحمه الله تعالى- من باب الأفعال، وانتهينا مما انتهى منه دخل في "باب أحكام الأسماء"، وبدأ بالمرفوعات وسأخذ توطئة أو تَقْدِمة كما فعلنا بالأمس حتى نبدأ في باب الفاعل بعد ذلك.

قال -رحمه الله تعالى-: (باب مرفوعات الأسماء).

يعني: الأسماء التي حكمها الرفع، ثم ذكرها بقوله: (المرفوعاتُ سبعة).

وحصر المرفوعات هذا أيسر من المنصوبات والمجرورات، (المرفوعاتُ سبعة وهي: الفاعل، والمفعول الذي لم يُسمَّ فاعلُهُ، والمبتدأ وخبره، واسم كان وأخواتها، وخبر إنَّ وأخواتها، والتابع للمرفوع، وهو أربعة أشياء: النَّعْتُ، والعطفُ، والتوكيد، والبَدَلُ)

هذه هي المرفوعات التي ذكرها المصنف -رحمه الله- وأجمل فيها، وسيرجع إليها على التفصيل.

معنى هذا أنها لا ثامن لها، إذا قلنا سبعة أو قلنا على التفصيل واعتبرنا أن التوابع أربعة، فنقول: الفاعل، والمفعول الذي لم يُسمَّ فاعله، والمبتدأ وخبره، واسم كان وأخواتها، وخبر إنَّ وأخواتها، هذه ستة، والنَّعْتُ سبعة، والعطف ثمانية، والتوكيد تسعة والبَدَل عشرة؛ فهذه على التفصيل.

وكل واحدة من هذه السبعة سيذكرها المصنف -رحمه الله تعالى- بابًا بابًا، سنتكلم عنها إن شاء الله -تعالى- بما يناسب ما ذكره ابن آجرؤم -رحمه الله تعالى-.

والمهم عندنا في هذا هو ما كلفناكم به من التمرين.



### المورد العذب الزلال

يقول: والملاحظة الثامنة:

إنَّ قادة الإخوان والمنظرين في منهجهم يذهبون إلى العقيدة الأشعرية عقيدة التأويل، والكلام على هذه الملاحظة على قسمين: قسم مع حسن البناء، وقسم مع أتباعه.

فأما حسن البناء فقد ذكر في رسالة "العقائد" من مجموعة رسائله: (أَنَّ الناس انقسموا في الصفات على أربع فرق) فذكر مذهب المشبهة وقال: (وهؤلاء هم المجسمة والمشبهة وليسوا من الإسلام في شيء وليس لقولهم نصيب من الصحة) ثم ذكر مذهب المعطلة وحكم عليه بالبطلان أيضًا ثم قال: (مذهب السلف في آيات الصفات وأحاديثها وأما السلف رضوان الله عليهم فقالوا نؤمن بهذه الآيات والأحاديث كما

وردت ونترك المقصود منها لله -تبارك وتعالى- فهم يثبتون اليد والعين والأعين والإستواء والضحك والتعجب... وكل ذلك بمعان لا ندركها ونترك لله -تعالى- الإحاطة بعلمها) اهـ.

قلت: ما ذكره بأنه مذهب السلف ليس هو مذهب السلف بل هو مذهب أهل التفويض الذين ردّ عليهم السلف.

واعلم أنّ التفويض نوعان:

- تفويض كيفية

- وتفويض معنى

وطريقة السلف هي تفويض الكيفية وإثبات المعنى فهم يثبتون لله ما أثبتته الله لنفسه في كتابه

وما أثبتته له رسوله ﷺ في الأحاديث الصحيحة بمعانيها التي تقتضيها في اللغة ويفوضون علم الكيفية إلى الله عز وجلّ وعلى ذلك توارد كلامهم فالإمام مالك قال لما سأله سائل بقوله الرحمن على العرش استوى فأطرق قليلا وعلته

الرحضاء ثم رفع رأسه فقال : الإستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة وأنت رجل سوء أخرجوه.

فمن زعم أنّ السلف فوضوا المعنى فقد افترى عليهم.

وقد أكّد البنا ما زعمه في أنّ مذهب السلف التفويض بل وأكد أيضا أنّ السلف والخلف كل منهما يقطع بأنّ المراد باللفاظ هذه النصوص في حق الله تبارك وتعالى غير ظواهرها التي وضعت لها هذه الألفاظ في حق المخلوقين إلى أن قال : ((وإذا تقرر هذا فقد اتفق السلف والخلف على أصل التأويل وانحصر الخلاف بينهما في أنّ الخلف زادوا تحديد المعنى المراد حيثما ألجأهم ضرورة التتريه إلى ذلك حفظا لعقائد العوام من شبهة التشبيه وهو خلاف لا يستحق ضجة ولا إعناتا)).

وبهذا زعم البنا أنه انتهى من مشكلة أشغلت بال المسلمين وأثارت بينهم الخصام اثني عشر قرناً بقطع النظر عن القرن الأول الذي لم تظهر فيه خصومه في إثبات الصفات إلا نادراً وصور نفسه أنه قد أصلح بينهم في جلسة واحدة تعانقوا بعدها على الوفاق ونبذوا الخلاف وهذا كلام من لم يتصور أعراق المشكلة ولم يعرف أبعادها وظن الأمر فيها سهلاً ويسيراً. وإنّ الأمر ليس بسيطاً ولا يسيراً فلا يمكن أن أحداً من الفريقين يتنازل عن عقيدته فالسلف الذين هم أصحاب رسول الله ﷺ وأتباعهم ممن ساروا على نهجهم واتبعوا طريقهم ممن جاء بعدهم في سائر القرون يؤمنون بأن صفات الباري جلّ وعلا التي وردت في الكتاب والسنة يجب الإيمان بها وبما تقتضيه في اللغة العربية من معنى إثباتات يليق بجلال الله عز وجلّ وتقديسه من غير تكيف ولا تمثيل ولا تشبيه ولا تعطيل ولا تحريف ولا تأويل.

ففي الاستواء يقولون استواء يليق بجلاله وفي اليد والرجل والساق والقدم والوجه والعين يقولون يداً تليق بجلاله مترهنة عن المشابهة والمماثلة وهكذا.

وتوضيح ذلك أنّ الاشتراك في الاسم لا يلزم منه الاشتراك في الحقيقة فإذا قلنا إنّ الله حي ووصفنا شخصاً من الناس بأنه حي فلا يلزم من الاشتراك في اسم الحي الاشتراك في حقيقة الحياة فحياة الله أزلية فهو الأول الذي ليس قبله شيء وهو الآخر الذي ليس بعده شيء قال - تعالى - ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِ﴾<sup>15</sup>.

وحياة الله قديمة بلا ابتداء وباقية بلا انتهاء ثم إنّ حياة الإنسان تتوقف على الأكل والشرب والنوم فهل لزم من الاشتراك في الاسم الاشتراك في الحقيقة الجواب: لا وهكذا.

فأهل السنة مجمعون أنّ صفات الله الثبوتية يجب على العباد الإيمان بها واعتقاد ما تقتضيه من معاني في اللغة على الوجه اللائق بجلال الله تعالى.

<sup>15</sup> (سورة الفرقان: 58)

وهنا سنقف عند نقل الشيخ - رحمه الله - لكلام الأئمة، والله أعلم.



### الأسئلة

السؤال ١ : ماهو الراجع في بناء الفعل الماضي؟

الجواب: إن كان لابد من ترجيح فالقول بأنه مبني على الفتح أبدا هو الأرجح؛ والأمر في هذا كما قلت في غضون الدرس سهل إن شاء الله.

السؤال ٢: هل كتاب "الحلل الذهبية" منصوح به؛ قرأت فيه أن من شروط "كي" وأن تتقدمها لام التعليل لفظاً ﴿لَكِي لَا تَأْسُوا﴾<sup>16</sup> أو تقديرًا، ﴿كَي لَا يَكُونُ دَوْلَةٌ بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ﴾<sup>17</sup>؛ فإن لم تتقدمها اللام لا لفظاً ولا تقديرًا، كان النصب بـ"أن" مضمرة، وكانت "كي" نفسها حرف تعليل.

الجواب: نعم، هذا ذكره طوائف من النحويين ممن توسع في الكلام على المسائل؛ وعلى كل حال كتاب "الحلل الذهبية" كان ينصح به شيخنا (...)<sup>18</sup>. ولكن - كما قلت في بداية الدروس - بأنَّ المنصوح به بالنسبة لطالب العلم الذي يضع رجله أول مرة في الطلب في النحو، أن لا يتوغل في مثل هذه الكتب،

<sup>16</sup> (سورة الحديد: 23)

<sup>17</sup> (سورة الحشر: 7)

<sup>18</sup> (صوت غير واضح: الدقيقة 27:45)

وأن يقتصر على المتن وما يتعلق من إيضاح، وكونك تأتي بجميع ما تقف عليه من فوائد النحو في الكتب المتوسطة والمطولة في مثل هذا الكتاب، هذا على خلاف الطريقة المرضية، وخصوصًا في جانب التدريس؛ لا التأليف.

بارك الله فيكم، وأحسن الله إليكم، وجزاكم الله خيرًا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

